اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ

مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

الدورة الخامسة
سول، جمهورية كوريا، ١٢–١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢
البند ٤ من جدول الأعمال

FCTC/COP/5/DIV/3
١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢

تقرير أمانة الاتفاقية عن أنشطتها والتقدم العالمي في تنفيذ اتفاقية المنظمة الإطارية

كلمة الدكتور هايك نيكوغوزيان، رئيس أمانة الاتفاقية

١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢

السيد رئيس مؤتمر الأطراف، السيدة المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، السادة الوزراء، حضرات المندوبين، سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بأن أرحب ترحيباً حاراً بجميع المندوبين والمشاركين في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. وأودّ أن أعرب عن آيات شكري لحكومة جمهورية كوريا على الترتيبات الرائعة التي اتخذتها ويد العون التي مدتها إلى الأمانة من أجل تنظيم هذه الدورة.

ويعرض تقرير الأمانة بالتفصيل الأنشطة التي اضطلعت بها في السنتين الماضيتين، لذا سأركز على إعطاء نبذة عن النقاط الرئيسية.

وظل إعداد صكوك الاتفاقية مجالاً أساسياً في العمل بين الدورات. واختتمت هيئة التفاوض الحكومية الدولية مفاوضاتها حول البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية بشأن القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، لتمهد السبيل أمام مؤتمر الأطراف لكي يعتمده. وبالإضافة إلى ذلك فقد عملت الأفرقة العاملة الثلاثة التي أنشأها مؤتمر الأطراف على التوازي مع بعضها وقدمت الآن تقاريرها ومسوّدات المبادئ التوجيهية التي كلفت بوضعها. وأود أن أشكر جميع الأطراف التي تكرمت بالتعاون مع أمانة الاتفاقية على تنظيم هذه الأعمال المهمة، ولاسيما الميسرين الرئيسيين للأفرقة العاملة ورؤساء هذه الأفرقة وهيئة مكتب هيئة التفاوض الحكومية الدولية.

واضطلعت الأمانة أيضاً بأعمال واسعة النطاق فيما يتعلق بترتيبات تقديم التقارير بموجب الاتفاقية، وهي أعمال شملت ضمان الانتقال السلس إلى الدورة الجديدة لتقديم التقارير التي يجري الآن تنسيقها مع الدورة الثنائية

السنوات لمؤتمر الأطراف. كما شملت الأعمال المنجزة تزويد الأطراف بقدر أكبر من المساعدة في مجال الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير، ونشر التقرير الخاص بالتقدم العالمي في تنفيذ الاتفاقية الذي وسّع نطاقه الآن مقارنة بالتقارير السابقة. وقد لُخِّصت نتائج التقرير الرئيسية في الوثيقة التي عُرِضت على مؤتمر الأطراف؛ وعلاوة على ذلك، فإننا نتمتع بحق إطلاق التقرير العالمي بكامله في مؤتمر الأطراف في وقت لاحق من هذا اليوم.

وكان تقديم المساعدة إلى الأطراف والتعاون الدولي ثالث أكبر مجالات العمل المنجزة في فترة ما بين الدورتين. وظلّت عمليات تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة على أساس الاحتياجات من الآليات الرئيسية اللازمة لإنجاز هذه الأعمال. كما شملت الأنشطة المضطلع بها تنظيم اجتماعات إقليمية بشأن التنفيذ، والمضي قدماً في تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالموارد المتاحة، وتعزيز تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الأطراف.

وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين من السمات الهامة للعمل المُنجز خلال العامين المنصرمين. وأصبحت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تشارك مشاركة مطردة الزيادة في أعمال المعاهدة التي تنظمها الأمانة، وذلك من خلال المشاركة في عمليات تقييم الاحتياجات، وحلقات العمل الإقليمية، وعمل الهيئات الفرعية. وأود أن أشير ههنا تحديداً إلى التعاون الكبير مع كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دعماً لبعد المعاهدة المتعدد القطاعات والأعمال المنجزة على المستوى القطري، وإلى ما تحقق من تعاون مع كل من منظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المفاوضات التي جرت حول بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. واتّخِذت خطوة أساسية أخرى في هذا المجال تمثلت في الدعوة إلى عقد جلسة خاصة لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات تركّز على تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

وأُحرِز أيضاً تقدم ملحوظ في التنسيق مع الإدارات ذات الصلة في منظمة الصحة العالمية (المنظمة)، والمتمثلة في مختلف الدوائر والإدارات، وكذلك المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة للمنظمة، إذ تراوح التقدم المُحرز بين إعداد التقارير الفنية وتنظيم الاجتماعات الإقليمية وإجراء عمليات تقييم الاحتياجات على الصعيد القطري، وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في مجال تنفيذ الاتفاقية. وزيادة على ذلك فقد عمل الإعلان السياسي الذي اعتمدته الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة على حفز هذا التعاون في مجال الوقاية من الأمراض غير السارية (المعدية) ومكافحتها.

ويرد وصف كامل لهذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالتنفيذ في التقارير التي قدمتها الأمانة إلى مؤتمر الأطراف في دورته الحالية.

ونود أن نعرب عن شكرنا لجميع الأطراف على يد العون التي مدتها إلى الأمانة فيما يتعلق بالنهوض بأعمال المعاهدة. ولعل أحدث الأمثلة على ذلك الاجتماعات الإقليمية بشأن التنفيذ التي استضافتها حكومتا جمهورية مولدوفا والسنغال، وعمليات تقييم الاحتياجات التي أُجريت بالاشتراك مع عدة بلدان، ألا وهي: كولومبيا وغامبيا وجزر كوك وفيجي وقيرغيزستان وبالاو وساموا وجزر سليمان. وقد قدمت الأطراف مساهمات خاصة كانت حاسمة بالنسبة إلى التقدم الذي أُحرِز في العامين الماضيين، وأذكر منها على وجه الخصوص التمويل الكبير الذي قدمه الاتحاد الأوروبي إلى المرحلة الختامية من المفاوضات حول بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ وإلى الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاقية في بلدان نامية. كما وردت مساهمات كبيرة من أستراليا وكندا وألمانيا وهولندا تعزيزاً لقدرات الأمانة وتنفيذ خطة العمل.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم خالص شكري إلى المنظمات الحكومية الدولية وفئات المجتمع المدني على دعمها القيّم لتنفيذ الاتفاقية.

سيدي الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات المندوبين، زملائي الأعزاء،

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاعتراف السياسي بدور اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في قطاع الصحة العالمية وجدول أعمال التنمية. وتجلى ذلك بوجه خاص في الإعلانات السياسية الثلاثة التي اعتمدها في عام ٢٠١١ كل من المؤتمر الوزاري المعقود بموسكو والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العالمي ريو المعني بالمحددات الاجتماعية للصحة، والتي أبرزت الدور الرئيسي لتنفيذ الاتفاقية الشامل في سياق مكافحة الأمراض غير السارية والمحددات الاجتماعية للصحة. وعلاوة على ذلك اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢ قراراً تاريخياً دعا فيه إلى تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة التبغ، وشدد فيه على الحاجة إلى مواصلة تعزيز المساهمات المتعددة القطاعات والمشتركة بين الوكالات في أعمال الاتفاقية وصلتها بجدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً.

واسمحوا لي كذلك أن أبيّن بإيجاز التقدم المُحرز والتحديات المواجهة في تنفيذ الاتفاقية، وهو ما يبيّنه بالتفصيل التقرير الخاص بالتقدم العالمي في تنفيذ الاتفاقية بالاستناد إلى التقارير المقدمة من الأطراف عن تنفيذ الاتفاقية، والتي تولت الأمانة إعدادها وتقديمها إلى مؤتمر الأطراف.

وقُدِّر بالاستناد إلى مؤشرات رئيسية أن معدل تنفيذ جميع المواد الموضوعية من الاتفاقية قد تجاوز في المتوسط العتبة المحددة بنسبة ٥٠٪ في عام ٢٠١٠، واستمر في الزيادة في عام ٢٠١٢. ولا تزال في هذه الأثناء معدلات التنفيذ العالمي متباينة بين مختلف أحكام المعاهدة. واستأثرت عدة أحكام، من قبيل حملات الاتصال والأماكن العامة الخالية من دخان التبغ، بأعلى معدلات التنفيذ، في حين يوجد في المقابل أحكام أخرى، مثل تنفيذ التدابير المتعلقة بالمسؤولية ودعم بدائل زراعة التبغ المستدامة اقتصادياً، لا يزال وقع معدلات تنفيذها بطيئاً. ومن الضروري أيضاً أن أشير إلى تنفيذ الأحكام المحددة بإطار زمني من الاتفاقية. وفيما يتعلق بالمادة ١١ بشأن *تغليف وتوسيم منتجات التبغ*، فإن ثلثي الأطراف أفاد بامتثاله لمعظم المتطلبات المحددة بإطار زمني عقب بلوغه الموعد النهائي المحدد بثلاث سنوات، في حين لا يزال يتعين على الثلث الآخر من الأطراف أن يحقق هذا الامتثال. أما فيما يخص المادة ١٣، فقد أفاد مرة أخرى ثلثا الأطراف التي بلغت الموعد النهائي بأنها فرضت حظراً شاملاً على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، على أنه لم يبلغ النصف عدد الأطراف التي أدرجت منها الإعلان عبر الحدود في حالات الحظر التي فرضتها. وثمة مجال هام آخر يتعلق بالالتزامات العامة الواردة في المادة ٥، والتي قد يكون لها تأثير شامل على تنفيذ الاتفاقية. وأفاد معظم الأطراف بأن لديه آلية تنسيق متعددة القطاعات موضوعة موضع التنفيذ، ولكن اقتصرت على ٤٠ في المائة نسبة الأطراف التي أبلغت عن اتخاذ تدابير فيما يتصل بتنفيذ أحكام المادة ٥-٣ من الاتفاقية بشأن *حماية سياسات مكافحة التبغ من مصالح دوائر صناعة التبغ*.

كما شهدت السنوات الأخيرة إنجازات رائدة حققتها عدة أطراف، أذكر منها اعتماد أوروغواي وموريشيوس لتحذيرات صحية شغلت مساحات كبيرة جدا من العبوة، واعتماد أستراليا للتغليف العادي، والحظر الذي فرضته النرويج على عرض المنتجات في نقاط البيع، وذاك الذي فرضته البرازيل في الآونة الأخيرة على استخدام المواد المضافة. وفي غضون ذلك، فرضت بوتان حظراً على جميع مبيعات منتجات التبغ في أراضيها، فيما أعلنت فنلندا ونيوزيلندا عن نيتهما أن يخليا البلدين تماماً من التبغ في المستقبل القريب. وقد تُوجِد هذه الإنجازات حوافز جيدة لتنفيذ الاتفاقية وتعجّل تنفيذها على الصعيد الدولي.

سيدي الرئيس الموقّر، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات المندوبين والمشاركين،

يتيح أيضاً التقدم المحرز والعبر المستخلصة في الآونة الأخيرة المجال أمام إبداء بعض الملاحظات الأخرى بشأن أعمال المعاهدة وتنفيذها، وأود في هذا الموضع أن أطلِع مؤتمر الأطراف عليها.

أولاً، سجلت الاتفاقية هذا العام رقماً قياسياً في عدد البلدان الأطراف فيها إذ وصل إلى ١٧٥ طرفاً لتضم تحت لوائها ما يقرب من ٩٠٪ من سكان العالم. وتثبت الزيادة المستمرة في عدد الأطراف فيها الأهمية التي توليها إياها البلدان والآمال التي تعلقها عليها.

وثانياً، أُحرِز تقدم رصين منذ تأسيس مؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠٦ بفضل وضع صكوك المعاهدة التي لا يُستغنى عنها في إنجاز الأعمال على الصعيد العالمي. ويزيد على ١٠ مواد عدد مواد الاتفاقية المشمولة بمبادئ توجيهية وتوصيات اعتمدها فعلاً مؤتمر الأطراف أو قُدِّمت إليه لكي يعتمدها في دورته هذه. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمِد للتو البروتوكول الأول المرفق بالاتفاقية بشأن القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ. وفي هذه الأثناء، فإن التعليقات الواردة من الأطراف تشير مع ذلك إلى ضرورة توسيع نطاق ممارسات النشر والمساعدة في تطبيق المبادئ التوجيهية المعتمدة.

وثالثاً، يستند الآن نظام تقديم التقارير بموجب المعاهدة إلى قاعدة راسخة وهو متوافق مع الدورة الثنائية السنوات لعقد دورات المؤتمر العادية. وقدم أكثر من ٩٠٪ من الأطراف تقريراً واحداً على الأقل منذ عام ٢٠٠٧، علماً بأن معدلات امتثال الأطراف لمتطلبات استمارة التبليغ آخذة في التحسن تدريجياً. على أن عدد الأطراف التي لم تقدم تقارير أو قدمتها في موعد متأخر جداً يبيّن التحديات التي يواجهها بعض الأطراف والحاجة إلى مزيد من المساعدة في هذا المجال. وسيتولى مؤتمر الأطراف في دورته هذه استعراض المزيد من المقترحات بشأن الترويج للاستفادة من مبادئ التنفيذ التوجيهية والمؤشرات الموحدة في تقديم التقارير، والآليات التي يستعين بها مؤتمر الأطراف في استعراض التقارير التي تقدمها الأطراف.

ورابعاً، سيفضي المضي قدماً في تنفيذ المعاهدة إلى زيادة كبيرة في عدد الأطراف التي تبلغ أيضاً عن تراجع معدلات انتشار التدخين. وهذا التطور مهم ولكن لم يُرسّخ بعد بوصفه اتجاهاً عالمياً، لأن هناك المزيد من البلدان التي يلزم أن تقدم بيانات قابلة للمقارنة في هذا المضمار على مدى سنوات. وأثبت كذلك الاتجاه المختط أن ثمة منتجات جديدة تُسوّق بفعالية في أغلب الأحيان آخذة في الظهور على نحو متزايد في السوق، وخاصة منتجات التبغ العديم الدخان والنظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين. وتواجه الآن البلدان التي نفذت سياسات فعالة لمكافحة التدخين وشهدت كذلك انخفاضاً في معدلات انتشار التدخين فيها، التحدي المتمثل في طرح منتجات جديدة للتبغ العديم الدخان في أسواقها، وهو تحد سيحتّم اتخاذ إجراءات متضافرة دولياً لمجابهته. وهذا الموضوع مُدرَج على جدول أعمال مؤتمر الأطراف في دورته الحالية.

وخامساً، تعزّزت تدريجياً قاعدة موارد خطط العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف، وخاصة من خلال مساهمات مقدمة من خارج الميزانية موجهة لدعم تنفيذ المعاهدة في البلدان القليلة الموارد. على أن تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف قد يتعرقل إن لم تُحل في أسرع وقت ممكن مشكلة استمرار تأخر عدد كبير من الأطراف في سداد المساهمات المقدّرة الطوعية. وتُدرج الآن على جدول أعمال الدورة الحالية لمؤتمر الأطراف مسائل تتعلق بالموارد وآليات المساعدة وسداد المساهمات المقدّرة الطوعية.

وسادساً، تواصل الأطراف الإبلاغ عن مواجهة تحديات كبيرة في تنفيذ الاتفاقية. ويعمل تدخل دوائر صناعة التبغ على تقويض الآلية الوطنية المتعددة القطاعات، ولا يزال الافتقار إلى الموارد الكافية واحداً من أكثر التحديات التي تشير إليها الأطراف على نحو شائع. وقد يرغب مؤتمر الأطراف أن يأخذ ذلك في حسبانه عند وضع المزيد من السياسات والإجراءات.

وثمة ملاحظة أخرى تتصل بالتطور التدريجي للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية والتعاون الدولي، وهي سمة هامة برزت في السنوات الأخيرة. وتمشياً مع التوجيهات المقدمة من مؤتمر الأطراف برزت آليات رئيسية لتقديم

المساعدة في التنفيذ شملت عمليات تقييم مشتركة للاحتياجات، وتعزيز عمليات تبادل الخبرات والممارسات بين البلدان، وإذكاء الوعي بالموارد المتاحة وتعزيز إتاحتها، فضلاً عن تعزيز دمج الاتفاقية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الصحية والإنمائية، وفي أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد نفذت الأمانة هذه الأنشطة بالتعاون مع المعني من إدارات المنظمة ومكاتبها ومع عدد متزايد من الشركاء، وخصوصاً من داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذه الأثناء، يكشف تحليل تقارير الأطراف وعمليات تقييم الاحتياجات النقاب عن الحاجة المتزايدة للأطراف إلى المساعدة في ظل تزايد عدد من يبلغ منها المواعيد النهائية لتنفيذ الأحكام المحددة بإطار زمني من الاتفاقية وغيرها من الأحكام الرئيسية.

وختاماً، أظهرت الاستعراضات التي أُجريت وأنشطة التعاون التي اضطلع بها في السنوات الأخيرة أن أعمال الاتفاقية الإطارية وهي أول معاهدة في مجال الصحة العمومية، يمكن أن تستفيد من الخبرات الكبيرة المتراكمة في المعاهدات الأخرى ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أشارت الخبرات المتبلورة في إطار الاتفاقية الإطارية إلى إمكانية اتخاذ بعض التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة أعمال المعاهدة؛ وقُدِّمت الآن مقترحات بشأن اتخاذ هذه التدابير إلى مؤتمر الأطراف لكي يدرسها في دورته الحالية.

سيدي الرئيس الموقّر، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات المندوبين، والزملاء الأعزاء،

لقد كان من دواعي سرور الأمانة وفخرها أن تقدم خدماتها إلى أول معاهدة في مجال الصحة العمومية. وبافتتاح هذه الدورة اليوم نتكفل نحن بمهمة أمانة هذه المعاهدة الأولى؛ وأنا إذ أقف اليوم على هذا المنبر إنما يغمرني شعور بالفخر لتمثيلي لأمانة مسؤولة عن معاهدتين اثنتين. ونحن نتطلع إلى حلول عصر جديد تمضي فيه أعمال المعاهدة قدماً في تحسين الصحة العمومية.

وأشكركم على حسن إصغائكم.

= = =